### في ممارسات تتنافى مع الديمقراطية

# وزارات تنظم حملة لاجتثاث الإعلاميين

بغداد / المدى

قررت ان لااضع اسمي على هذا الموضوع خوفا من انتقام اولي الامر الذين صاروا اليوم يخشون من كلمة صحفي ويستغفرون الله اكثر من مرة حين يسمعون ان صحفي طرق بابهم.. كلمة الصحفي التي كانت تفتح لها الأبواب المغلقة لم يعد لها سحر الامس، فالمسؤولون يبحثون عن رعايا مطيعين، فيما الصحافة تبحث عن الحقيقة، ومابين هذا وذاك ماصنع الحداد كما يقولون.. لجنة العمل في الصحافة انتقلت الى وزارات الدولة فبعد ان كانت هذه الوزارات تتباهى بصحفييها، اصبحت اليوم تعاملهم باعتبارهم ورما خبيثا يجب القضاء عليه.. حتى صار المسؤول يتذرع باوهى الحجج لنقل الصحفي الموظف عنده.. ليتحول العمل في مجال الصحافة والاعلام الى شبهة جنائية يخاف صاحبها من ان تلاحقة قرارات ولعنات المسؤولين فيجد نفسه في النهاية على قارعة الطريق.. هكذا تحول العمل في مجال الاعلام الى تهمة واخذ المسؤول يجد اية ذريعة، لنقل الموظف الذي يعمل في مجال الاعلام او له قربة اونسب في هذا المجال الذي اصبح ينغص عيشة المسؤولين .

الامثلة على ذلك كثيرة منها قيام مدير عام احدى وزارات الدولة السيادية بتهديد واصدار نقل لاحد الموظفين، لأنه اكتشف انه يعمل في مجال الاعلام ولم يتوقف الامر عند هذا الحد بل أرسل سكرتير المدير العام موظفاً اخر يبلغ فيه الموظف (الاعلامي) بانه يتحمل مسؤولية اي كلمة تخرج عن الوزارة للاعلام، فضلا عن قيام المدير العام بنفسه الطلب من جميع الموظفين عدم التكلم مع هذا الموظف لانه قد ينقل اخبار الوزارة الى الصحف. فيما مسؤول اخر في احدى الوزارات قرر ان يصدر أمراً بمنع أي موظف بالتصريح لوسائل الإعلام وهدد المخالفين بالفصل، ويقال ان هذا المسؤول عندما عرف ان في دائرته صحفياً استشاط غضبا وطلب نقله فورا الى دائرة اخرى.. لماذا هذا الخوف من الاعلام؟ وما الذي يمكن ان يكتشفه الاعلامي من حالات فساد؟. وبالنظر لحساسية الموضوع وخطورته كونه يتعلق بمحورين مهمين هما الاعلام والحريات كانت لنا هذه اللقاءات لاخذ آراء عدد من النواب والمستشارين والموظفين وسؤالهم عن اسباب هذا التعسف ومحاولات تقييد الحريات الشخصية التي كفلها الدستور

## آراء ومواقف

يقول علي الموسوي المستشار الاعلامي لرئيس الوزراء: الاعلام ليس جريمة وهو موجود في كل وزارة والدستور كفل للاعلامي العمل في اي مجال وان لم يكن ضمن اختصاصه الوظيفي ولا يحق لاي وزير او مدير عام توجيه عقوبة لموظف او نقله لانه يعمل بهذا المجال فهذا مخالف لكل بنود الحريات الشخصية والديمقراطية.

بينما علقت النائبة ميسون الدملوجي من القائمة العراقية عضو لجنة الثقافة في مجلس النواب قائلة: هناك حرية الاعلام والشفافية في التعامل ولا يحق لوزير او مدير عام نقل او معاقبة موظف لانه اعلامي واذا كان الموظف لايسيء ولايقصر بعمله فلا يحق توجيه عقوبة إدارية له، وهنا يجب على الموظف المتضرر اللجوء الى القانون الاداري لإنصافه من هؤلاء ضعفاء النفوس الذي يخافون من كشف ملفات الفساد المالي والإداري.

أما النائب محمد البياتي من الائتلاف الوطني العراقي فقال: ان الاعلام له تاثير كبير في نفسية المواطن العراقي لهذا نجد المسؤولين يخافون من الاعلام لانه يكشف حقائق ليست في صالحهم وقد يفقدون مراكزهم بسببها، لهذا عندما يكتشف المسؤول وجود اعلامي في دائرة وليس ضمن سيطرته اي بمعنى ليس ضمن المكتب الاعلامي الذي هو بكل الاحوال يعمل لصالح الوزارة والوزير، فسوف يتصيد له الاخطاء ويقوم تخويفه.

وأوضح كامل أمين الناطق الرسمي لوزارة حقوق الانسان قائلاً: اذا كان الموظف العامل في وزارات الدولة لايخالف القوانين الادارية ولا يخالف التعليمات الادارية ويصدر امراً بمعاقبته لانه يعمل في مجال الاعلام فهذا هو التعسف بعينه فهناك شخصيات معروفة وذو مراكز حكومية كبيرة تمارس العمل الاعلامي فما الضير في ذلك؟ وما يؤسف له فان المكاتب الاعلامية في الوزارات تعمل دائماً لصالح الوزارة واخفاء الحقائق لذا ففي حالة وجود اعلامي يعمل ضمن دوائر الوزارة وكونه خارج نطاق الرقابة ويعمل هو رقيباً عليهم لهذا يكون هاجس الخوف منه هو العامل الرئيس لإصدار قرارات تعسفية وانتقامية ضده

## لجنة النزاهة النيابية

بينما علق النائب بهاء الإعرجي عضو لجنة النزاهة في مجلس النواب قائلاً: نحن نطلب من الاعلامي الذي تضرر من هكذا قرار التقدم بشكوى الى لجنة النزاهة لأنه قرار مجحف وغير صائب. فهل هناك ما يخاف منه الوزير او المدير العام في مجال كشف ملفات فساد مالي واداري؟ وشدد قائلاً: من حق اي شخص ان يكتب ويعمل في الاعلام ولايستطيع احد منعه من ذلك لان ذلك ضمن الحريات الشخصية والدستور كفل تلك الحريات.

وعلق المستشار القانوني طارق حرب عن هذا الموضوع قائلاً: من حق الموظف الذي تعرض الى الضغط والوعيد والتهديد والتشهير من قبل وزير او مدير عام اللجوء الى مجلس انضباط الدولة وسوف يتم عرض موضوعه على اللجنة المختصة لمعالجة قضيته ضمن قانون الخدمة العامة ولا يحق لأي شخص وزيرا كان أو مديراً عاماً معاقبة موظف لانه يعمل بالاعلام. واشار الى ان هناك حقوق الإنسان تحاسب من تجاوزاو تطاول على اي شخص فكيف اذا كان موظف حكومي يحميه قانون الخدمة العامة. واضاف طارق لماذا هذا الخوف من الاعلام في جميع الوزارات اذا كان لايوجد ما يخاف منه وما الداعي الى نقل موظف او معاقبته دون مبرر؟

بينما علق المستشار الاعلامي طارق العدلي قائلا: اذا اتخذ مثل هذا الاجراء بحق موظف يعمل في وزارة ويمارس عملا اعلاميا فان ذلك يعتبر مخالفا لكل القوانين والانظمة والاعراف وحقوق الانسان،فمثل هذه الحالة حدثت في السبعينات وقد قدم الاعلامي دعوى ضد المدير الذي عقابه في المحكمة الادارية وكسب القضية لانه على حق، وأضاف من حق الموظف رفع قضية حتى لوكانت على رئيس الوزارء نفسه لو اساء معاملة موظف، فالقانون والدستور كفل حقوق المواطن والموظف ونص على حرية التعبير عن الرأي ومن حق الاعلامي ان يعبر عن رأيه بكل صراحة. واستدرك قائلا: هناك بعض الوزراء والمدراء العامين يقومون بنقل موظفين خوفاً من اكتشاف فساد مالي واداري فكيف اذا كان اعلامياً بينهم؟ واضاف مع الاسف المدراء والمسؤولون الآن يخافون على كراسيهم وهم متشبثون به فالصحفي الان يعتبر مثل الارضة التي تنخر كراسيهم بكشفه الحقائق وطالب الإعلامي الذي تعرض الى التهديد والنقل والعقاب الى شن حملة إعلامية ضد الوزارة التي يعمل بها لانها تخاف من كشف ملفات فساد مالي واداري.

## لجنة حقوق الإنسان النيابية

وتقول النائبة ازهار الشيخلي عضوة لجنة حقوق الانسان في مجلس النواب: يجب على الاعلامي الذي تعرض الى ضغوط رفع شكوى ضد الوزارة ومديرها العام لان هذا الاجراء مخالف لكل القوانين والانظمة الانسانية،وما نتج من تصرفات تعسفية من قبل المدراء العامين ضد بعض الموظفين العاملين في الاعلام هو دليل على وجود ملفات يخشون من اكتشافها للاعلام وهذا هو حقيقة خوف المسؤول من الاعلام لانه دائما يبحث عن الحقيقة.

## معانة الإعلاميين

يقول الإعلامي سعد الذي يعمل في احدى الوزارات والتي رفض ذكر اسمها: انه موظف وقدم طلباً لنقله الى المكتب الاعلامي التابع لوزارته لكن مدير العلاقات والاعلام الجديد الذي عين مديراً عاماً منذ اول تعينيه دون ان تكون له خدمة وجل مواصفاته انه قريب للوزير، رفض طلبه لان كادره مكون من اعلاميين طارئين عينوا وهم لايعرفون سوى القراءة والكتابة، علما ان الدرجات الوظيفية لموازنة ٢٠١١ لم تنطلق بعد.

اما الاعلامي احمد وهو يعمل في احدى الدوائر الحكومية فيعاني ضغطاً كبيراً فهم يرون الفساد المالي والاداري وما يحدث امامهم من تلاعبات وسرقات اموال الدولة ولا يستطيع الكلام خوفاً من فقدان وظيفته، في نفس الوقت الذي يحاول ايصال المعلومة قدر المستطاع الى الناس ليعلموا ما يفعلوه هؤلاء من سرقات المال العام

اما الإعلامية عبير التي وجدت نفسها داخل اطار عمل حكومي مريب فهي تخاف من ان يكتشف امرها بعد ان جاهدت وتحملت العناء من اجل الحصول على وظيفة حكومية تضمن لها المستقبل ولكن وجدت نفسها في حرب لاتستطيع فيها استخدام سلاح القلم لكشف الحقائق وبدأت تفضل ترك الوظيفة على ان تكون في حلقة منافقين وسارقين المال العام..

ويقول النائب خالد الاسدي من ائتلاف دولة القانون اذا كان نقل الموظف ليس ضمن القانون وهو لم يقترف جريمة وانما يمارس العمل الاعلامي فهذا بحد ذاته يعد مخالفاً للقانون ومرفوض دستورياً لان الدستور العراقي كفل حرية التعبير ومن حق المتضرر اللجوء الى القانون ومحاسبة من قام بالاساءة اليه ومحاسبته وتعويضه لانه تضرر نفسياً بمثل هكذا اجراء تعسفي.

اما النائب عبد الكريم خطاب من القائمة العراق فقد علق عن هذا الموضوع قائلاً: الرقيب الفعلي على عمل مؤسسات الدولة في الوقت الحاضر هو الاعلام لهذا نجد المسؤولين يخشون الاعلام فكيف اذا كان الاعلامي بينهم، والآن الخوف كبير من ان تنقل معلومة الى الناس عن هذا الطريق وتفضح الفساد الذي استشرى في كثير من مؤسسات الدولة،واضاف: لايحق لاي مدير عام او حتى وزير تهميش موظف دون عذر اومبرر قانوني واذا كان الاعلامي موظفاً وعمله الصحفي غير حكومي فهو لايخالف القانون لان الكثير من المسؤولين يكتبون ويعبرون عن ارائهم بحرية كاملة. فلماذا هذا التعسف والخوف من عمل الاعلام اذا كان الوزير او المدير يدير عمله بكل ثقة وبدون فساد فليترك حرية التعبير والكلمة والحقائق تأخذ دورها؟

**المستشار الإعلامي لرئيس الوزراء: الإعلامي يستطيع العمل في اي مجال وان لم يكن ضمن اختصاصه الوظيفي**

**النائب بهاء الاعرجي: نطلب من الاعلامي الذي تعرض الى تعسف ان يتقدم بشكوى الى اللجنة**

**النائبة ميسون الدملوجي: لا يحق لوزير او مدير عام نقل او معاقبة موظف لانه يعمل بالإعلام**

**النائب محمد البياتي: بعض المسؤولين يخافون الإعلام خوفاً من حقائق قد تعرض مواقعهم للخطر**

**النائب خالد الاسدي: حق المتضرر اللجوء الى القانون ومحاسبة من قام بالاساءة إليه**

### دخول " الفيسبوك " إلى مجرى الأحداث السياسية تنفيس حقيقي للشعوب

# متظاهرون يستعينون بمواقع التواصل الاجتماعي بدل المواجهة بالرصاص وخراطيم المياه

وائل نعمة و زينة الربيعي

كانت الشرارة الأولى التي اندلعت فيها ثورات التواصل الاجتماعي الـ"فيسبوك" في العراق حين قرر ناشطون الخروج بتظاهرة وسط بغداد تدعو الى الإصلاح ومكافحة الفساد في يوم الحب (فالنتاين) معتمدين على الموقع الالكتروني كوسيلة لجذب المتظاهرين. وأكد عدد من القائمين على شبكة مواقع التحشيد والدعم للتظاهرات على (الفيسبوك) "سنخرج في يوم الحب في تظاهرة في ساحة التحرير لكي نطالب بحقوقنا ونصلح الأخطاء".مشددين على دعم هذه التظاهرات بالوقوف مع بقية افراد الشعب المطالبين بإصلاح النظام.

## تظاهرات يوم الحب

وبعد تظاهرة عيد الحب استمرت التظاهرات دون توقف ولعب "الفيسبوك" الدور الاكبر في تنظيم "جمعة الغضب" في ٢٥ شباط الماضي التي شهدت تجمع عدد كبير منهم في ساحة التحرير،وكان لهم الدور الاكبر في الحفاظ على سلمية التظاهرات وعدم حرف مسارها، على الرغم من ان القوات الامنية قد لاحقت البعض منهم قبل وبعد انتهاء التظاهرات، وقامت بضرب واعتقال الكثير منهم، وبشكل يعد خرقاً لمضامين الدستور الذي كفل حق المواطن بالتظاهر.

ومن جديد يعود ناشطو (الفيسبوك) الى الدعوة ليوم جمعة الكرامة. ونشرت مجموعات على الموقع ومنها "بغداد لن تكون قندهار" و "الثورة الزرقاء" دعوات الى البغداديين وباقي المحافظات الى مواصلة التظاهر الجمعة المقبلة تكريما للضحايا اللذين سقطوا في تظاهرات "الغضب" السابقة ومواصلة التظاهر حتى تحقيق مطالب المحتجين.

ويستحوذ موقع التواصل الاجتماعي على اهتمام الكثيرين لاسيما الشباب منهم، حيث يشير الكثير منهم إلى أن المميزات والإمكانيات التي يوفرها الموقع ساهمت في تحريك الكثيرين باتجاه الثورة ضد الظلم والحرمان الذي يجري في البلاد.

## دعوة سرية

و يشبه انور الزبيدي (٢١عاما) التحركات المدنية على "الفيسبوك" وتكوين مجاميع للمناهضة والثورة بالدعوة السرية، حيث يؤكد الزبيدي وهو طالب في كلية العلوم ان "الفيسبوك" يتيح لكل مستخدم الحرية في التعبير عن رأيه باسماء حقيقية او وهمية. ويعتقد الزبيدي ان هذه الخاصية ايجابية لأنها تعيق المراقبين المؤيدين للتظاهرات والداعين لها من عيون الرصد الأمني –على حد وصفه- ويتخلصوا من تقييد الحريات لأنهم يجهلون هوايتهم، ولا يستطيعون ان يكمموا افواهم الا بغلق الخدمة كليا عن البلد.

الزبيدي يصف تجمعات "الفيسبوك" بالدعوة السرية ثم تأتي بعدها الخطوة العلنية، حين تاتي الدعوات ثمارها بالخروج الى الشارع، والتي يكون من مظاهرها العلنية التظاهرات بمجاميع شباب صغيرة ثم تتوسع مع أصدقاء ومهتمين منادين في تجمعاتهم بحقوقهم ومطالبين بالإصلاح وتنتهي بتحديد يوم خروج بتظاهرات كما حدث في جمعتي الغضب والكرامة.

## متنفس الشعوب

بالمقابل يعد مخلد الطائي (٢٨) عاما أن دخول "الفيسبوك" على مسرح الأحداث السياسية بمثابة المتنفس الحقيقي لشعوب المقهورة.

حيث يشير الطائي وهو طالب ماجستير الى ان وجود موقع التواصل الاجتماعي يكون اشبه بمتنفس للشعوب المكبوتة، والتي لاتستطيع التعبير عن رأيها بالأحداث التي تجري من حولها،ويعتقد الطائي ان التعبير لايعتد فيما لوكان صائبا ام مخطئا. مؤكدا " على الرغم من أن الأنظمة العربية إستخدمت كل وسائل الحفاظ على نفسها ومنعت كثير من الأمور التي تهدد أمنها إلا أن موقع ألكتروني استطاع ان يسقط الأنظمة وهو ما تجاوز توقعاتها، وهو الذي يراه الطائي درسا من ذهب لكثير من القادة العرب

ويستغرب الناشطون على مواقع التواصل الاجتماعي تسارع وتيرة التغيير،التي بدأت من تونس وانتقلت سريعا الى مصر والتي يعتبرونها عاملاً مساعداً في دعم التظاهرات والتحركات الاجتماعية في العراق والتي ساعدها تراكم الكثير من دواعي الثورة لدى المواطن العراقي بسبب ما يعانيه من وظلم وقلة خدمات على مدى ٨ سنوات، التي ادت في النهاية الى اندلاع التظاهرات.

حيث يشدد الطالب الجامعي حسين غانم (٢٤) عاما على ان تظاهرة الخامس والعشرين من شباط الماضي كان لها صدى وصوت مدوي بين أرجاء "الفيسبوك" حيث انتشرت صفحات عديدة لمساندة هذه التظاهرة،منها صفحة الثورة العراقية الكبرى والثورة الزرقاء وغيرها من الاسماء.وعن عمل هذه الصفحات ومدى فعاليتها في تأجيج روح الحماسة بين ابناء الشعب العراقي في مختلف أطيافه تحدث لنا مأمون علي طالب في كلية القانون قائلا "ان دور الفيسبوك كبير في رفع سقف التظاهرات ضد الظلم والفساد في حكومتنا وضد بعض أعضاء مجلس المحافظات،على الرغم من ان البعض يعتقد اننا مجرد صبية نلتقي على الانترنيت نريد الشهرة لا أكثر ولا أقل، بالمقابل هؤلاء الصبية هم من اسقطوا النظامين التونسي والمصري ويتوجهون الى إصلاح النظام في العراق.

ويؤكد علي ان دورنا على "الفيسبوك" كبير من خلال تجميع الشباب في "كروبات" و صفحات على الموقع ومن خلالها نطرح قضيتنا ولوان مشاكل العراق معروفة لا تحتاج لطرح لأنها ومن المؤكد ان فئة الشباب تستجيب لهذه النداءات لان اغلبهم أما مهجر أو عاطل عن العمل أو يعاني نقص الخدمات،مشيرا الى ان "الفيسبوك" يساعدنا من خلال تحديد وقت التظاهرة ومكانها وأيضاً تنبيههم بعدم رفع شعارات قد تشكك بنية المتظاهرين.

ويشدد القائمون على صفحات التواصل الاجتماعي بانها تمثل وسيلة لتبادل الآراء والأفكار بين جمهور المتظاهرين وتمثل وسيله لنشر أهدافهم ومطالبهم وكذلك توجيههم التوجه الصحيح وإصدار البيانات والقرارات ونشر الأخبار التي من دورها زيادة حماس الشباب وتشجيعهم على الخروج والتعبير عن آرائهم بحرية.

## فضح المسكوت عنه

بدوره أعرب المحلل النفسي (محمد عاجب) عن تأييده لفكرة الفيسبوك وطريقة طرحها، داعيا تكثيف المشاركة في هذه المواقع الاجتماعية،لانها وحسب وصفه تتيح للمواطنين التواصل مع بعضهم البعض.

بالمقابل يشدد عاجب على ضرورة استخدام التكنولوجيا في مجالها ومكانها الصحيح وعدم استعمالها بطريقة تثير حفيظة الآخرين.موضحا ضرورة التعقل في طرح المواضيع خصوصا السياسية منها والتخطيط المسبق لكل مجموعة يكونها الشباب لمناهضة فكرة او حركة معينة ليكون لها تأثير أكبر وأوسع.

فيما يشير الناشط المدني بسام المحسن الى ان "الفيسبوك" قام بفتح الملفات المسكوت عنها والتي لم يكن أحد يجرؤ على فتحها من قبل، مثل قضايا الفساد المالي والإداري وتبديد المال العام، مؤكدا ان مواقع التواصل الاجتماعي أصبحت من وسائل الإعلام البديل التي تفضح الكثير من القضايا التي تخشى بعض وسائل الإعلام من التطرق إليها.

في حين توضح نورا العبيدي(٢٦) عاما ان "الفيسبوك" نشأ من فكرة بسيطة ومن ثم انتشر ولاقى نجاحا سريعا ومن الممكن ان يكون الاسرع بين كل المواقع المشابهة، أما تأثيره من الناحية السياسية فتعتبره العبيدي وهي مبرمجة حاسبات لا يمكن إنكاره،لانه صار مؤثرا جدا بالخصوص بعد الأحداث الأخيرة في الوطن العربي عموما والتي اثرت بشكل كبير على المواطن العراقي ودفعه الى تنظيم مجاميع على الموقع الالكتروني.

وتعتقد العبيدي ان انتشار استخدام "الفيسبوك" يعود الى سهولة إنشاء صفحة على الموقع وكتابة الآراء بكل حرية، ويمكن ان يراها الملايين من المشاركين في الموقع، وان يعلنوا تأييدهم أو معارضتهم بدون قيد او شرط.

وتمنت المبرمجة ان يكون للإعلام دورا أكثر فعالية في دعم الحراك الشعبي لاننا نفتقر الى الجدية في التطبيق، داعية ان تكون الخطوات القادمة أكثر فعالية في تصحيح الأوضاع السياسية.

يشار إلى أن ثلاث مجموعات على شبكة التواصل كان لها الأثر الفعال في التحشيد الى التظاهرات هي "بلا صمت" و "بغداد لن تكون قندهار" و "مجموعة الثورة الزرقاء" التي نسقت فيما بينها للمشاركة. والجدير بالذكر ان "الفيسبوك" كان له دور كبير على الصعيد العربي، خاصة في الأزمة الأخيرة التي حدثت في مصر،والتي أصبحت التظاهرات متصدرة العناوين الأولى على صفحات الفيسبوك ولم يكتف بهذا القدر فحسب وانما قاموا بتنظيم موقع الكتروني جديد مشابه لأخيه الفيسبوك يدعى "مصربوك" و فكرة هذا الموقع هي تكوين أول و أكبر شبكة اجتماعية للمصريين لتجميعهم من كل أرجاء العالم في مكان واحد على الأنترنت،ويقدم نفس فكرة الفيسبوك في إضافة الأصدقاء و مشاركة المعلومات و المجموعات و مشاهدة الفيديوهات وكذلك يقوم بالاعلان عن احتجاجات الشعب المصري والتعريف بمطالب ثورة الخامس والعشرين من كانون الثاني..